

واقع الممارسة المصطلحية بين التحقيق والتغيب للهوية اللسانية العربية

Terminological practice reality between fulfill and absenteeism of the arabic linguistic identity

*داسي بوحص

جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت (الجزائر)، bouhasdassi10@gmail.com

مخبر: الخطاب التواصلية الجزائري الحديث

أ.د. بلي عبد القادر

جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت (الجزائر)، belliabdelkader1990@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/17

تاريخ القبول: 2023/03/19

تاريخ الاستلام: 2022/11/26

ملخص: إنّ إشكالية المصطلح أصبحت واقعاً يثير جدلاً واسعاً ويستدعي اهتماماً بالغاً بين المفكرين ليس في وضعه وترجمته وتعريبه فحسب، بل حتى في اعتماده الوظيفي، وهذا ما تعكسه تلك الممارسة المصطلحية التي أفرزت لنا مجموعة من الحقائق العلمية، والتي تميزت في كثير من جوانبها باللبس والغموض. فتغير المصطلح من نظام لغوي إلى آخر قد أحدث هوةً كبيرةً سواء في نقله أو توظيفه، فاللغة العربية على الرغم من خبرتها ومرونتها وقوة نظامها، إلا أنّها تأثرت بشكل جلي بهذه الممارسات التي منتهت اللسانية. ولهذا الغرض نحاول في هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على أهم المميزات التي شكّلت ذلك التحول المعرفي، ونقل المفاهيم العلمية إلى لغتنا العربية. فكان من أهداف هذا البحث محاولة الكشف عن الخلفية المصطلحية لتلك الممارسة وانعكاساتها السلبية على الهوية اللسانية العربية، وتشخيص الواقع بمعرفة العوائق التي تحول بين الفهم الصحيح للوفاة من العلوم، كما نقف على أهم الجهود اللغوية المبذولة لتسهيل عملية التلقي للمفاهيم اللسانية الصحيحة ومسار الحدث اللساني.

كلمات مفتاحية: ممارسة مصطلحية، هوية لسانية، تحول معرفي، جهود لغوية، نظام لغوي

Abstract: The problem of the term, is a reality, of that practice scientific development, so changing the term, according to a specific, which was characterized, by ambiguity, in light of the increase in terminology, due to linguistic system, changes its translation and employment, so the Arabic language was affected by this practice, which affected its linguistic identity, and for this purpose We try to know the characteristics of the cognitive shift in the transfer of scientific concepts. One of the objectives of the research was to uncover those negative practices, as we recognize the linguistic efforts,

Keywords: Terminological practice, linguistic identity, cognitive shift, linguistic efforts, linguistic system

*المؤلف المرسل: داسي بوحص، الإيميل: bouhasdassi10@gmail.com

1. مقدمة:

يتأسس المصطلح وفق متغيرات لسانية يفرضها الواقع الفكري المستجد والتطور المعرفي الحاصل في كلّ المجالات. حيث بات من الضروري إلزامية مرافقة هذا التطور بمجموعة من الإجراءات والآليات المحكمة ذات الصبغة العلمية، التي تساعد على تجسيد تلك التصورات والمفاهيم التي من شأنها تحقيق رؤى مستقبلية، تواكب كل الطموحات والتطلعات القائمة على تمكين التواصل الفكري عبر الأجيال، فعملية الإنتاج المعرفي في أي مجال علمي تتطلب ضبط مصطلحاته، والتحكم في استعمالها وفهم سياقاتها وطرق توليدها وتحديد مجالها ومسارها. فلا تقوم لأي علم من العلوم قائمة إلا بتماثل وحضور مصطلحاته التي تعدّ أداة المعرفة ومفتاحها. لأنّ أهميتها تكمن في احتوائها ورفدها لتلك التصورات والمفاهيم العلمية.

فاللغة العربية هي واحدة من تلك اللغات المهمة التي أضحت تتفاعل مع كل المستجدات الحاصلة في الدرس اللساني، بحضورها الدائم والمستمر في مساهمة الحدث اللساني، من خلال توظيف رصيدها وخبرتها المعرفية وتجنيد طاقاتها لاستقبال الوافد من العلوم بكل معطياته ومفاهيمه العلمية. فأحدث هذا التقارب بين العلوم من خلال التطور التكنولوجي والحضاري وخاصة في الدرس اللساني استقطاب اهتمام المفكرين العرب بقضايا لسانية محضة، تبحث في إيجاد آليات تشتغل على تطوير منهجية البحث العلمي، وذلك بتقريب المسافة بين اللسانيات الغربية واللسانيات العربية. حيث أولت هذه الأخيرة عناية بالغة بمفاتيح العلوم لنقل تلك المفاهيم العلمية من أجل استغلالها لمعالجة قضايا ذات البعد اللساني.

فالدراصة المصطلحية أصبحت ضرورة حتمية داخل الحقل اللساني، بحكم دورها الفعال في بناء شبكة من العلاقات التواصلية بين كل العناصر والمكونات المنظومة اللسانية. لكن الإشكال الحاصل ليس في نقل تلك المعارف من لغة إلى أخرى ذلك لأنه أمر بدهي يدخل في دائرة التأثير والتأثر بين اللغات، وإنما يكمن الإشكال في الصيغة التي يتم بموجبها نقل تلك الحمولة المفاهيمية، فبطبيعة الحال القناة الوحيدة وجسر التلاقي الذي تمرّ من خلاله هذه الحمولة هو المصطلح الذي ظلّ يتأرجح بين ما هو دخيل ومعرب ومترجم. فكل هذه المسائل المطروحة التي تعددت فيها الرؤى التي كان منطلقها مبنياً على خلفيات علمية أصبحت عاملاً في توجيه الدرس اللساني العربي، والتي تحتاج إلى إعادة النظر بتمعن وتفحص في تشخيص كل الوقائع، والكشف عن الملابسات الحاصلة في إيجاد حلول كفيلة لهذا الوضع.

ولأننا أصبحنا نستهلك أكثر مما نتلقى وأكثر مما نبذل وهي حقيقة لا مناص منها رغم كل الجهود المبذولة في المجال اللساني، إلا أنّ اللسانيات العربية وجدت نفسها أمام واقع يفرض نفسه في ظل هذه الحركية العلمية والتطور المتزايد والسريع، فكانت حتمية الاقتراض للمصطلح الغربي السبيل الوحيد من أجل مساهمة الحدث في مواكبة التطور الحاصل، ولكن كيف تمّ تلقي المصطلح اللساني الوافد في الدرس اللساني العربي؟ وما طبيعة اعتماده في جانب التحقيق والتغيب للهوية اللسانية العربية؟ وكيف كان تأثير هذه المصطلحات اللسانية الوافدة على نظام لغتنا العربية؟ وما هي الجهود اللغوية المبذولة في مجال العمل المصطلحي لخدمة اللغة العربية؟. وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي وذلك بوصف الظاهرة اللسانية والجوانب المؤثرة فيها وما تعلق بقضية المصطلح اللساني وتشخيص واقع ممارسته، أمّا الأهداف المرجوة فتمثلت فيما يلي:

- معرفة كل الملابسات الحاصلة في العمل المصطلحي.

- معرفة العوامل المؤثرة في الممارسة المصطلحية.

- إعادة تفعيل قضية المصطلح اللساني لما له من أهمية في المجال العلمي.

فالمصطلح اللساني على قدر ما هو مهم في إحداث التميز في إخراج تلك التصورات والمفاهيم العلمية المجردة، وترجمتها إلى حقائق ذات البعد اللساني التي تتجسد وفق مواقف علمية، إلا أنّه وليد بيئته يبنى على طبيعة قواعد لغته، وقد يحدث فجوة عميقة إذا طبقت عليه قواعد لغة أخرى بمبادئ ومعايير تختلف عن اللغة الأم. فكل لغة ولها نظام خاص بها وخاصة اللغة العربية فهي لغة اشتقاقية ولودة، باستطاعتها التكيف بمرونتها مع كل المعطيات اللسانية في إيجاد البدائل، لكن قد تتأثر بتلك الممارسات التي تخالف قواعد نظامها وميزانها الصّرفي. فواقع الممارسة المصطلحية في الدرس اللساني العربي غلب عليه التأثير بالتيارات الفكرية الغربية نتيجة احتكاك الدارسين العرب بالحضارة الغربية، وعودة البعثات الطلابية بعد تشبعهم وتأثرهم بالفكر الغربي، مما أدى إلى ظهور اتجاهين مختلفين في النشاط المصطلحي بين محقق ومغيب للهوية اللسانية العربية.

2. علاقة اللسانيات بعلم المصطلح:

لعلّ الانفجار العلمي والتسريع والمتزايد الذي يشهده العالم من جراء التطور التكنولوجي والحضاري في كلّ التخصصات العلمية عامة، كان له تأثير واضح في توجيه مسار البحث العلمي وخاصة في الدّرس اللّساني، الذي عني باهتمام في تطوير مناهجه العلمية بالحوسبة اللّغوية والتّسريع في إيصال المعلومة إلى المتلقي، من أجل تحسين ظروف التّواصل الفكري بأحدث التّقنيات والتّطبيقات العلمية التي من شأنها توسيع دائرة المجال الفكري، وتشجيع الطّاقات بالإبداع والابتكار.

واللسانيات هي واحدة من تلك العلوم التي حملت على عاتقها مسؤولية إشراك كلّ العلوم في المجال اللّساني، وبالتالي تبّي كلّ الجهود العلمية وذلك بتطبيق كلّ النتائج التي تمّ التّوصل إليها وتوظيفها في ما يخدم الدّرس اللّساني، ولأنّ التطور الذي يشمل هذه العلوم قائم على مبدئين أساسيين؛ هما المجال العلمي المتمثل في اللّسانيات التي يتمّ بموجبها توظيف نتائج الحصيلة العلمية، والقناة التي تمرر من خلالها هذه التّصورات والمفاهيم العلمية، لأنّ "مفاتيح العلوم مصطلحاتها ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كلّ واحد منها عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى كأنها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدّوال ليست مدلولاته، إلّا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقائق الأقوال".¹ فالتّوافق العلمي الحاصل بين اللّسانيات ومصطلحاتها مبني على التّشارك والتّبادل الوظيفي سواء في توجيه المسار البحثي، أو نقل تلك الحمولة المفاهيمية من قبل المصطلحات، ولهذا يكون الاشتغال على الطرفين بنفس الاهتمام بالدّوال (المصطلحات) ومدلولاتها (المفاهيم اللسانية).

فالعلاقة بين اللّسانيات وعلم المصطلح هي علاقة تكامل يتقاسم فيها نفس المهمة، فالمصطلحي يعمل على البحث عن تلك الرّموز اللّغوية التي ترفد هذه المفاهيم العلمية، واللّساني لا يمكنه الخوض في مجال الدّراسة إلّا بحضور هذه المصطلحات التي تمثل هذه العلوم. ولهذا "يعتمد التّكوين المصطلحي على ضبط قواعده الدّلالية وصياغته اللّسانية، وهو ما يتطلب معرفة بالتّطبيقات اللسانية، وخاصة تلك التي تهتم بعلم المعجم النظري والتّطبيقي ونظرية الدلالة المعجمية".² فالمعرفة الدقيقة لهذه المرتكزات اللّسانية والإحاطة الشاملة بخصائصها والإلمام بعناصرها الفاعلة باعتبارها قاعدة معرفية، تمكّن من صناعة المصطلح وضبط مفهومه ضبطاً دقيقاً وتوجيه مساره الوظيفي وفق المواقف العلمية والقضايا الرّاهنة.

فالدّور الذي تلعبه اللّسانيات تجاه علم المصطلح هام جدّاً، لأنّها توفر كلّ الآليات والأدوات الإجرائية التي تساعد في الحصول على مصطلح أحادي المفهوم، وبالتالي تكون قد ساهمت إلى حد بعيد في تنظيم المجال العلمي وتوضيح الرؤية بتمثيل هذه المفاهيم العلمية برموز لغوية مناسبة، بمنأى عن التعددية المصطلحية التي تبعث على احتمالات كثيرة تصعب على المتلقي إدراك هذه المفاهيم بسهولة. "فعدم الاتصال الحقيقي والغير سليم بالمدارس والتّطبيقات الغربية، أدى بالدّراسات المصطلحية العربية إلى خلق اضطراب مصطلحي عند الباحثين، مما نتج عنه مصطلحات متعددة للدلالة على مفهوم واحد، أو عكس ذلك تستخدم مفاهيم مختلفة لمصطلح واحد".³ ولهذا تبقى المصطلحات تنطوي تحت مظلة اللّسانيات لأنّها دليلها اللّغوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، فالتّأصيل اللّساني والمصطلحي في المعرفة الدّقيقة لتلك المفاهيم الصّحيحة في لغة الأم، قد يجنبنا كثير من التّنازع الغير مرغوب فيها كتعدد المصطلح واضطرابه وغموضه.

3. فوضى المصطلح اللساني واضطرابه وتأثيراته على اللغة العربية :

إذا كانت المعرفة العلمية تقتزن بالمعرفة الاصطلاحية وتقتضي ضرورة تنظيم المنظومة الاصطلاحية بوضع المصطلح المناسب والمحدد، "باعتباره وحدة لغوية يسهم بدقته ووضوحه ونظاميته في تنظيم التواصل، فيصحّ بذلك التصريح بأنه يتحكم في نظام تابع معين قابل للوصف وفي حدود النظرية البنيوية".⁴ إذن المصطلح يتميز بالتنظيم وبناء المعارف عن طريق تحديد مفاهيمها، فقيمتها "تتجاوز دلالاته اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتّمكن من انتظامها في قالب لفظي".⁵ ولهذا يبقى المصطلح الأداة الهامة والوحيدة في الكشف عن قضايا لسانية وعلمية، وذلك بتمثيل تصوراتها المجردة وتنظيم عناصرها التي لا يمكن لها البروز إلا من خلال تماثلها لفظيا.

فالمصطلح اللساني إذا تمّ إخضاعه إلى الشروط اللازمة والمعايير الأساسية التي يقوم عليها وضع المصطلح، و المتمثل في "اتفاق طائفة عن وضع اللفظ بإزاء المعنى، أو هو إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد".⁶ فهذا لاتفاق هو جوهر عملية الاصطلاح لأنّه إجماع أهل الاختصاص على تسمية يحافظ فيها على البنية المفاهيمية التي يرفدها، وبالتالي يكسب المصطلح اللساني تلك الشرعية العلمية والمصدقية التامة التي تؤهله إلى اعتماده كركن أساسي وحلقة مهمة في التواصل اللساني. أمّا إذا فقد المصطلح خاصية الاتفاق دخل في دوامة الفوضى وعدم استقرار المفاهيم، حيث يعتريه اللبس والغموض وحلّ محلّه العفوية والارتجالية وانفرادية الوضع، وهذا ما نجده كثيرا يميز لسانياتنا العربية الحديثة التي أصبح تلقينا للمصطلح الغربي يشكل تهديدا حقيقيا على الهوية اللسانية العربية، نصوصها تعجّ بالمصطلحات الغربية سواء عن طريق الترجمة، أو الاقتراض المعرّب منه والدّخيل.

فأصبح التعدد المصطلحي الميزة الأساسية التي تميزت بها ترجمة المصطلحات اللسانية الغربية إلى اللسانيات العربية، وهذه العملية في حد ذاتها تنافي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها علم المصطلح، الذي بدوره يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والرموز اللغوية والغير لغوية، وما يميز تلك العلاقة هي أحادية المفهوم والمصطلح معا، وإذا لم يتقيد العمل المصطلحي بهذا المبدأ (الأحادية)، حدث ما يسمى بالاشتراك اللفظي والترادف، وهو ما يفقد المصطلحات صفة المصطلحية، ويجعلها مجرد (مولدات) عرضة للتغيير والتبديل. يقول الدكتور عبد القادر فاسي الفهري: «ألا أنّ التجربة أثبتت أنّ الممارسة العفوية لا تكفي، وأنّ توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية».⁷ يؤكد الدكتور فهري على ضرورة التعامل مع علم المصطلح على أنّه علم قائم بذاته له منهجيته وأسس العلمية الخاصة به، والابتعاد عن كلّ الممارسات العفوية التي تؤدي إلى الخلط بين المفاهيم، وترك المجال لأهل الاختصاص في وضع وضبط المصطلحات ضبطا دقيقا.

لقد أحدث هذا التنوع المصطلحي وتعدده إرباكا عند الدّارس كونه متلقيا لهذه العلوم، أولا في إشكالية تبني مصطلح دون المصطلحات الأخرى "فقد اختلف الدّارسون حول مصطلح (linguistique) حيث بلغت المصطلحات المعرّبة أو المترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرون (23) مصطلحا وفق ما أورده الدكتور عبد السلام المسدي نحو : الألسنية، علم اللغة ،

اللغويات، الدراسات اللغوية الحديثة، علم اللغة العام، علم اللسان، اللانغوستيك، علم اللسانة...⁸. وهكذا كاد الاختلاف يصرف الباحثين عن جوهر بحوثهم لما له من تأثير وظيفي في طبيعة الاستغلال، "لكن أجمع أهل الاختصاص بما فيهم عبد السلام المسدي إلى تزكية المصطلح (اللسانيات) مستندين بالأدلة المقنعة كما أسفرت أشغال ندوة اللسانيات سنة (1978)، بضرورة استعمال هذا المصطلح على نطاق عربي".⁹ فعلى الرغم من الاتفاق على تزكية المصطلح (اللسانيات) إلا أن المصطلح مازال يشهد تعددًا في الممارسة، التي مردها التعصب والانفرادية وحب الظهور بالمخالفة، وهذا ما يصعب عملية التلقي ويحد من الأهداف المرجوة في خدمة اللغة العربية.

فإشكالية المصطلح اللساني في اللسانيات العربية لم تتوقف عند حدود التعددية وكثرة المصطلحات التي تمثل المفهوم الواحد، بل تجاوزته إلى التداخل اللغوي الذي أصبح يهيمن على النص العربي حيث تجد النص مزيج بين لغتين أو أكثر، حتى وإن كان لابد من الإشارة إلى هذه المصطلحات بلغة المصدر فمن الأحرى الإشارة إليها خارج محتوى الدراسة كملحق للتعريف بها، وبالتالي يكون النص قد حافظ على تماسك بنيته و وحدته اللغوية التي يستمد منها ترابط عناصره اللغوية العربية الأصيلة. "وهذه الوحدات لا تكتسب هويتها داخل النظام اللغوي إلا عند مقابلتها بغيرها في مستواها، تشخص داخل شبكة من العلاقات التي تندرج فيها، إذ أن هذا التقابل هو الذي يحدد قيمتها".¹⁰ فطبيعة العناصر والوحدات اللغوية عندما تكون من نفس اللغة قد تحدث علاقات جد متينة، وتولد مجموعة من الدلالات واضحة المعالم، لأن الألفاظ تؤسس لكيانها ووجودها المنطقي ضمن عائلاتها اللغوية، فتتلاحم عناصرها مشكلةً بنيةً واحدةً وفق مجموعة من العلاقات التي يفرضها الموقف العلمي . فالمتمعن في النص اللساني العربي الحديث يجده نوعاً ما قد فقد بعض الخصائص المميزة التي عُرف بها في تراثنا اللغوي، من تلك النظامية التي تحدثها الوحدات اللغوية داخل سياق معين، وهي وحدات عربية أصيلة بمنأى عن كل المصطلحات الدخيلة التي أصبحت تحدث نوعاً ما إرباكاً مفاهيمياً داخل البنية اللغوية، من جراء التنوع المصطلحي وتداخله. جميل أن نعرف المقابل للمصطلح الغربي حتى نستطيع الإلمام بالمفاهيم العلمية وإدراكها، ولكن ليس على حساب لغتنا. "وكان من نتيجة فوضى المصطلحات أن معظم الدارسين صار يفضل ما استعمله هو، أو ما ابتدعه دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات أو مراعاة شيوعتها أو موافقتها لخصائص العربية".¹¹ فالمصطلح لا يقتصر في أهميته على وضعه فحسب بل حتى في استعماله وشيوعه ولهذا هناك علاقة وطيدة بين الوضع والاستعمال، فإذا تعدد الوضع تعدد معه الاستعمال ونتجت عنه الفوضى المصطلحية وتأثرت نسبة التلقي لهذه العلوم.

" فمن المتعالم أنه يدخل كل يوم ميدان المصطلحات أكثر من خمسين مصطلحاً، أي ما يعادل في السنة نحو عشرين ألف مصطلح فلو تسارعنا في التعريب استسهلنا واقتراضنا نصف هذه المصطلحات فقط، لدخل لغتنا كل عام نحو عشرة آلاف كلمة. وفي غضون خمسة عقود من الزمن سوف يدخل لغتنا نحو خمس مئة ألف مصطلح، فأني لغة عربية ستبقى لنا؟!".¹² عندما نراعي هذه المعطيات ندق ناقوس الخطر لأننا حقيقة أمام مشكل عويص يهدد هوية لغتنا العربية، ويضرب أصولها وقواعدها الخالصة، ولهذا لزم علينا تجنيد كل الطاقات للتصدي لمثل هذه الممارسات بتحدي كل الصعاب والعوائق بالتأسيس والتوعية لخطورة الأمر، وعدم تجاهل هذه الحقائق التي أضحت تؤثر على هويتنا اللسانية.

ولأن هذه الممارسة المصطلحية التي يحكمها التفرد والاضطراب من جهة والازدواجية والتداخل اللغوي من جهة أخرى، أصبحت تفرض بثقافتها المهيمنة توجيه الدرس اللساني العربي وذلك بزعة نظامه اللغوي. "ولعل الاشتقاق الصربي

العربي أكثر المتضررين من الاقتراض أو التعريب اللفظي الجائر، فمن المعروف أنَّ الكلمة المعربة تعامل كالكلمة العربية من حيث الاشتقاق...، فقد عرّب المعاصرون كلمة (ديمقراطية) واقتروا لها فعل (دَمَقَرْتُ) ولكن لا يوجد في العربية فعل خماسي مجرد، بل منافي للقواعد العربية"¹³. فالخاط الذي أصبح يميز صناعة المصطلح في الدرس اللساني العربي وذلك باعتماد آليات وأدوات إجرائية تتنافى مع نظامنا اللغوي وخاصة الميزان الصرفي، يبعث على الحيرة والقلق لأنه تعمد في ضرب أصول لغتنا العربية لابد من التحذير منه والتصدي له بإظهار الحقائق.

فهناك تجاوزات عدة وخروقات جمة فُرضت على نظام لغتنا العربية، وخاصة من أولئك الذين تشبّعوا بثقافة الغرب، فلا يهمهم مصير اللغة العربية ولا النتائج السلبية التي تنجر عن هذه الممارسات العشوائية والغير مسؤولة". ومازال بعض المعرّبين والمصطلحيين يحاولون ضرب القواعد الصّرف العربي بدعوتهم إلى التّطّك بالكلمة المعربة كما تنطق باللغة الأجنبية مثل (فايبر) بقاء جمهورية والتقاء الساكنين، وأن ينطق (سكايب) بالبدء بالساكن والتقاء ساكنين بما يخالف الصّرف العربي"¹⁴. فهذا تعمد صريح لا مبرر له في ضرب أصول اللغة العربية بحجة الانفتاح على العلوم ومواكبة التطور، فالمفردة العربية بطبيعتها المرنة تكسب حركية فائقة في بدايتها التي تبعث على الاستمرارية والإضافة، ولا تقبل الجمود والتفوق وهذا ما يظهر في عدم البدء بساكن أو التّقاء ساكنين.

فاللغة العربية بحكم خبرتها الفائقة ورصيدها المعرفي الهائل تستقطب هذه المعارف من أجل استغلالها الاستغلال الأمثل في مواكبة التطور الحاصل في الدرس اللساني، ما لم يؤثر ذلك على جهاز نظامها اللغوي وقواعد أصولها التي أرسى مبادئها أسلافنا من أبناء هذه الأمة العربية، الذين كرّسوا كل حياتهم خدمة لهذه اللغة العريقة وخدمة لكتاب الله عزوجل لأنّها اللغة الوحيدة التي يفهم بها معاني القرآن الكريم. ورغم كل هذه المؤثرات الدخيلة تبقى اللغة العربية تحافظ على كيانها وتموقعها وتأقلمها مع كل المستجدات لأنّها لغة محفوظة بحفظ الله تعالى تستمد قوتها من القرآن الكريم وتاريخها المجيد.

4. إشكالية ترجمة المصطلح اللساني:

تعدّ الترجمة جسر التّلاقي وقناة اتصال تُنقل من خلالها العلوم والمعارف والثّقافات عن طريق تأثر اللّغات فيما بينها. ولقد عُنيت ترجمة المصطلح اللّساني عناية فائقة لما لها من أهمية في تقريب المفاهيم العلمية للمتلقي، ولكنّ الإشكال الحاصل في طبيعة الترجمة التي يشهدها المصطلح اللساني، والتي أشغلت المختص قبل القارئ سواء في تعدد ترجمة المصطلح اللساني الغربي أو في طبيعة المصطلح في ذاته (المركب). " فقد اضطرب بعض المؤلفين والمترجمين فترجم المصطلح الأوروبي بلفظ معين، ثم ترجم المصطلح نفسه مرة أخرى في نفس الكتاب بلفظ آخر"¹⁵. فالتباين في اختلاف التّرجمات للمصطلح اللساني ناتج عن غموض المفاهيم الصّحيحة للمصطلح الأجنبي في لغة المصدر، وناتج أيضاً عن تعدد اللّغات الأجنبية التي تظهر فيها مقابلات مختلفة للمصطلح الواحد، وهذا يستدعي كفاءة فائقة للمترجم في معرفته لهذه اللّغات واكتسابه أدوات كفيّة لفهم هذه المصطلحات.

فاختلاف التّصورات و الاتجاهات اللّسانية كانت عاملاً وراء ظهور مصطلحات لسانية مترجمة تحمل مرجعية فكرية للمترجم، فالإشكال هنا ليس في طريقة وضع المصطلحات فحسب، بقدر ما هي تتمثل في المنطلقات والأسس الفكرية التي يعمل الواضع (المترجم) على تجسيدها في الواقع. "فمن صعوبة الترجمة أن تقتضي وضع مقابل عربي للمصطلح الغربي وهو ما قد يتعذر الحصول عليه في شكل كلمة واحدة، إذا كان المصطلح الغربي يكتسب جزءاً من معناه عن طريق ما التصق به من

سوابق أو لواحق، وقد يضطر هذا المترجم إلى استخدام لفظين مما يجعل المصطلح صعب المنال¹⁶. فترجمة السابقة أو اللاحقة دون مراعاة الدلالات التي تحدثها في اللغة الأجنبية واختيار مقابل واحد لها في اللغة الهدف، يعدّ إجحافاً في حق المفردة وتشتتاً وخطأ على مستوى التلقي.

ولهذا لا بد أن نشير إلى أنّ التعامل مع المصطلح اللساني في مسألة الترجمة يختلف كلياً عن الكلمات، هذه الأخيرة قد تحمل دلالات جمة وعديدة، في حين أنّ المصطلح يخرج من دائرة المعجم اللغوي إلى معنى آخر ليمثل مفهوم علمي خاص بمنأى عن الاستقراء والتأويل. وقد تطرق الدكتور **ممدوح محمد خسارة** إلى مسألة مهمة في ترجمة المصطلح، حيث بيّن خطورة الترجمة الحرفية للمصطلح اللساني وهو يستبعد كلياً الترجمة الحرفية عن ميدان المصطلحات، وهو عنده "ترجمة الكلمة بمعناها اللغوي المعجمي هو ما يسمى (الترجمة الحرفية)، وترجمتها بمعناها الاستعمالي الاصطلاحي هو ما نسميه (الترجمة بالمعنى)" ¹⁷. فالترجمة المصطلحية تخضع لضوابط دقيقة يحددها أولاً التأصيل المصطلحي، ومن ثم المعرفة الدقيقة لظروف وضعه والموقف العلمي الذي يؤسس لهذه المنطلقات اللسانية، والتوجه الفكري الذي يتبناه صاحب المصطلح والمفهوم المراد من ذلك مع إحصاء كل المصطلحات التي لها علاقة بهذا المصطلح في لغة المصدر (التشابه، التنافر التقابل، التضاد).

وقد استدلل الدكتور **ممدوح خسارة**، على ذلك بإثبات هذا الطرح مبرراً ذلك بأنه "يعد أن يتطابق المعنيان اللغوي والاصطلاحي لكلمة ما، فحدّ المصطلح... لفظ خرج من مدلوله اللغوي إلى مدلول آخر متفق عليه، ولو لم يخرج عن معناه الأصلي ل بقي في عداد المفردات العامة ولما عدّ مصطلحاً، بل إنّه يندر أن نجد كلمة عامة حافظت على معناها اللغوي." ¹⁸ لهذا قد تُحدث هذه الترجمة الحرفية تشتت واضطراب وخطأ في المفاهيم وقد يتداول المعنى الخطأ بين الدارسين فيزيد من صعوبة الأمر. فالترجمة الحرفية للمصطلح (sumposion)، هي (مأدبة أو حفلة شراب بعد المأدبة)، ولكن الترجمة بالمعنى هي (ندوة). وكذلك الترجمة الحرفية للمصطلح (conférence) هي (المقارنة والموازنة) لكن الترجمة بالمعنى هي (مؤتمر). ¹⁹ فالترجمة بالمعنى أكثر استعمالاً من الترجمة الحرفية لأنّها تعطي نتائج جيدة، فاللفظ يحدد قيمته المجال العلمي لأنّ معاني الكلمات مجالها واسع يخضع لطبيعة السياق اللغوي، أمّا المفاهيم العلمية مجالها ضيق لا تقبل التأويل ولا التفسير.

فقد تطرقنا لإشكالية الترجمة لأنّها الوسيلة الأولى والأكثر استعمالاً التي تعتمد في وضع المصطلح أو بالأحرى نقله، وإذا تعذر ترجمة المصطلح يُلجأ إلى **الاقتراض اللغوي** أو ما يفضل تسميته بعض اللغويين **بالاقتباس اللغوي**، الذي شقّ هو الآخر طريقه إلى لغتنا عن طريق ما يسمى **بالتعريب** أو **المصطلحات الدخيلة**، وهي وسائل تعتمد عند كثرة المصطلحات العلمية الوافدة أو التي لم يجد لها مقابل بالعربية، حيث اعتمدت كثيراً في بعض الدراسات وتعامل معها بعض اللغويين في اقتباس المصطلحات اللسانية بأوجه مختلفة. فالدكتور **عبد الواحد وافي** في كتابه "علم اللغة" وجد بدائل عربية للمصطلحات الدخيلة وكان منهجه يقوم على كتابة المصطلح بحروف عربية (دخيلاً) كما هو، ثمّ يورد المصطلح بلغته الأصلية (ليكسكولوجيا) (lexicologie)، وقد يكتفي الدكتور **وافي** بإيراد المصطلح بحروف عربية دون كتابته بلغته الأصلية، ثمّ يورد ترجمته (الإسيونوجرافيا) أي علم أحوال المحيطات ²⁰. وهذا ما يصعب الأمر في فهم المصطلحات أو في طبيعة اعتمادها، لأنّ الاضطراب لم يحصل في مجال التخصص فقط وإنما وجدناه عند الباحث الواحد.

إذا كانت الضرورة العلمية تقتضي الاقتراض في وضع المصطلحات ونقل المفاهيم العلمية وهو شأن كلّ اللغات، ولكن كلّ لغة إلّا ولها قواعدها الخاصة بها، فلا يمكن في أي حال من الأحوال الاستسهال سواء في الترجمة أو التعريب أو وضع

مصطلحات دخيلة تتنافى مع نظام الاشتقاق الصّرفي العربي أو قواعد اللّغة العربية. فالارتجالية والانفرادية عند البعض بحجة مساهمة التطور والتّعمد في تبني هذه المصطلحات عند بعض آخر من اللّغويين المؤيدين للتيار الغربي، يعدّ ضرب لأصول اللّغة العربية ومساسس بهويتها. فينبغي علينا تفعيل المصطلح العربي أو اعتماد المصطلح الموحد الذي أجمعت واتفقت عليه المجامع اللّغوية، لأنّه مسؤولية الجميع وخاصة أهل الاختصاص، كما نراعي أكثر وبحذر طبيعة المصطلحات المقترضة التي تخالف قواعد اللّغة العربية.

فواقع اللّغة هو رهين اهتمام وإلمام والتفاف أبنائها بها. فنجد في لغات أخرى الاقتراض لا يخرج عن قواعد لغتهم، فنأخذ على سبيل المثال لا الحصر اللّغة الفرنسية عندما تقتض من اللّغة العربية فإنها تراعي المبادئ الأساسية والمعايير الجوهرية في لغتها "حيث بإمكانهم نطق كلمة (منارة) (manara) بدلا من (minaret)، ونطق كلمة (مسجد) (masjed) بدلا من (mosquée)، ولكنهم لم يختاروا هذا التّقل بل كان وفق ضوابط النّطق في لغتهم"²¹. فالمحافظة على اللّغة ليس في تبني واعتماد مصطلح دون الآخر أو غير اعتماده فحسب، وإنّما هو أيضا يكمن في تلك الممارسة التّواصلية، فهناك من يختار المصطلح المقترض على حساب المصطلح العربي، أو الذي تمّ الاتفاق عليه من قبل الهيئة المختصة (المجامع اللّغوية)، ويتم تداوله بصورة واضحة مما يؤدي إلى تغييب المصطلح العربي.

فالكشف عن الخلفية اللّغوية والمرجعية الفكرية سواء في وضع المصطلحات أو تداولها أمر ضروري لا مناص منه، لأنّه ينبه القارئ أو الدّارس عن طبيعة الدّراسة التي يريد الخوض فيها، وبناءً على هذا لا بد من تشجيع كلّ إرادة تساهم في المحافظة على هذا الإرث اللّغوي من تفعيل عناصره وتوظيف طاقاته، وذلك بإحياء تراثنا المجيد بنمط جديد يتماشى مع التطور العلمي.

5. الجهود اللّغوية المبذولة لتوحيد المصطلح اللّساني:

إنّ الجهود اللّغوية التي بذلت ومازالت تبذل في سبيل المحافظة على سلامة اللّسان العربي، وجعله يواكب متطلبات الدّرس اللّساني والتّطور الحاصل، حيث ركزت على الجانب النظري وذلك بالبحث في قضية دقة المصطلحات وتوحيدها، فظهرت على شكل كتابات فردية ذهب فيها أصحابها إلى إبراز دور المصطلح اللّساني في تحقيق الهوية اللّسانية العربية، وكانت دعوتهم صريحة بالتمسك بكلّ ما له علاقة في تطوير اللّسانيات العربية والاشتغال على توظيف مصطلحاتها، وكان انشغالهم أكثر في البحث عن حلول موفقة لتلك الإشكالات التي ظلت تعيق حركية الدّرس اللّساني العربي، ونذكر منها على سبيل الإفادة: علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات في العربية، للدكتور ممدوح محمد خسارة، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح للدكتور محمود فهمي الحجازي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم للدكتور خليفة الميساوي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية للدكتور علي القاسمي... وغيرها من الاجتهادات التي ظهر فيها الاهتمام بقضية المصطلح اللّساني في مسألة وضعه، حسب الطرائق الثلاث: التّرجمة، ثمّ التّوليد بعناصره المعروفة، الاشتقاق والمجاز والنحت، ثمّ الاقتراض بشقيه المعرب والدّخيل.

أمّا الجهود الجماعية فتمثلت في الدّور الذي لعبته كلّ من المجامع اللّغوية والمؤتمرات ومؤسسات التّرجمة، و ذلك بوضع معاجم لسانية تغطي الاحتياجات اللّغوية، وخاصة في ظل هذا التّزايد المستمرّ والسّريع للمصطلحات اللّسانية الغربية، يقول في هذا الشأن، الدكتور نبال نبيل نزال: «فيكفيهم فخراً أنّهم ساهموا ناقلين ومترجمين للمعارف سيما على صعيد المصطلحات اللّسانية، وما تفعله مؤسسات التّرجمة والمجامع اللّغوية ومكاتب التّنسيق وحتى الأفراد وحدهم، محاولة لتأصيل المصطلحات

اللّسانية وتعريبها وترجمتها»²². فالاهتمام حاصل لا محالة والإرادة قائمة في رفع التحدي، ولكن يبقى الاستغلال الأمثل لهذه الجهود متوقفاً على إعادة بعث هذه الجهود من جديد وتوحيدها على المستوى العربي في كلّ الجامعات العربية، مع تعميم تدريس مقياس علم المصطلحات مع إعطاء الأولوية للمصطلحات العربية وخاصةً منها التراثية، كما عرفت هذه الاجتهادات اللسانية اعتماد مبدأ القياس بشكل عام ووسائل التوليد المعروفة. "فقد وضع مجمع القاهرة وحده ما يزيد عن نصف مليون مصطلح في مختلف العلوم... حتى أريت على عشرين معجماً متخصصاً"²³. فهذا الكمّ الهائل لهذه المعاجم المصطلحية لا يمكن تركه حبيس الأدراج، فلا بد من تغطية شاملة يتمّ فيها تفعيل هذه الجهود من جديد والتعريف بها وإعطائها الأهمية اللازمة في استغلالها.

كما نشيد بجهود العلامة عبد الرحمن الحاج صالح والرّامية إلى تنمية وترقية اللّغة العربية، وذلك بمحافضة على التّراث وإحياء المصطلح القديم في حلة جديدة، فكلّ مجمع لغوي من هذه المجمع إلّا وله من الآثار الإيجابية التي يشهد له الجميع، لكن ما ينقص هو التحرر من التعصب الإقليمي وجعل المصلحة العامة في خدمة اللّغة العربية لا غير. فقد بذل الرّجل كلّ ما بوسعه في جعل اللّغة العربية وافيةً بمستحدثات العلم الحديث، من خلال دعوته الصّريحة إلى إعادة قراءة التّراث من جديد، واستنباط المفاهيم اللّغوية كما أرادها أصحابها غير قابلة للتأويل ولا تحريف وربطها بما هو مستحدث، لأنّ قضايا اللسان بكلّ مستوياتها تمّ معالجتها بإحكام في تراثنا العربي، فقد استوفى فيها أسلافنا الأبحاد كلّ الجوانب المحققة للتواصل اللّغوي وما تعلق منها أيضاً بالفهم والإفهام.

فقد استطاع العلامة إبراز المكان العلمية التي بني عليها الدّرس اللساني العربي من خلال نظريته الخليلية ومشروعه الدّخيرة اللّغوية في حوسبة اللّغة العربية، فعمل بفكره الرياضي على استغلال كثير من المبادئ الأساسية التي عُرفت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه بلغة علمية راقية. فقضايا المصطلح اللساني كانت من بين اهتماماته الجليّة فأوجد من التّراث مقابلات لكثير من المصطلحات المستحدثة وأبدع وابتكر بما يقتضيه الميزان الصّرفي، وتبقى هذه الجهود تحتاج إلى استغلال أوسع وظيفياً في الميدان اللساني واستنطاق التّراث لكثير من جهود اللّغويين القدامى. فضرورة توحيد جهود المجمع اللّغوية العربية على مستوى الوطن العربي، ومن ثمّ تشجيع على نشر المصطلحات العربية ووضع قواميس مخصصة لها. يبدو لنا أنّ الاهتمام قائم والإرادة موجودة، لا بد من توسعتها وتعميمها.

وبعد هذه الرؤية العلمية والوقفة الخاصة في تشخيص واقع الممارسة المصطلحية بإمكاننا الخروج بمقترحات تساعدنا نوعاً ما في تقليص الهوة وإيجاد البدائل ومنها:

- تخطي المحاولات الفردية العفوية منها والارتجالية في وضع لمصطلح.
- العمل على توحيد المصطلح على مستوى الإقليمي والمحلي سواء في وضعه أو تداوله.
- اعتماد المصطلح اللساني المصادق عليه من قبل المجمع اللّغوية ومكاتب الترجمة والتنسيق في الجامعات العربية عامةً والتشجيع على استعماله.
- وضع المصطلحات اللسانية وتوليدها يكون بناءً على تقديم المصطلح العربي ثمّ التوليد ثمّ الترجمة فالافتراض إن تطلب الأمر.
- الدعوة إلى إحياء التّراث وتفعيل المصطلحات القديمة بمنهج يسائر التطور الحاصل في الدّرس اللساني.
- وضع استراتيجيات عامة وإرساء ما يسمى بنوك المعلومات.

- العمل على اختيار المصطلح العربي في التواصل اللساني.
- توحيد الجهود العامة والخاصة من أجل ترقية اللغة العربية.
- إخضاع الترجمة لمقاييس تراعى فيها طبيعة النظام اللغوي في لغة المصدر ولغة الهدف.

6. خاتمة :

انطلاقاً من المعطيات التي عرفها العمل المصطلحي في الدرس اللساني العربي، يمكننا أن نخلص إلى أنّ الاستسهال في التعامل مع المصطلح اللساني في عدم مراعاة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، فيما تعلق بعدم التوافق في معرفة المفاهيم العلمية الصحيحة في بيئتها الأصلية وطبيعة النظام اللغوي المنقول إليه هذه المفاهيم قد يحدث إرباكاً على مستوى التلقي، وتشتتاً في الاعتماد الوظيفي نظراً لغموض المفاهيم من جراء التعدد المصطلحي التي تعكسه تلك الممارسات العفوية. كما أنّ ضرورة إسناد العمل المصطلحي والترجمي إلى أهل الاختصاص وإلى الرقابة اللغوية تفادياً للارتجالية والانفرادية التي ينتج عنها إلّا الفوضى المصطلحية، مع تكافل الجهود بعيداً عن كلّ التوجهات الضيقة خدمةً للغتنا العربية وميزانها الصّربي كمنطلق أساس، والبحث عن المفاهيم المستحدثة في تراثنا العربي مع إعادة قراءته من جديد بما يحقق الهوية اللسانية العربية وكلّ التطلعات بعيداً عن كلّ التأويلات، ورفع التحدي في الخطابات اللسانية باعتماد المصطلح اللساني العربي الأصيل من الأولويات وما أجمعت عليه المجامع اللغوية العربية ومكاتب التنسيق والتعريب.

7. قائمة مراجع:

1. أحمد أبو حسن، مدخل إلى علم المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ج 60، 1989؛
2. أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 81، ج 4، د.ت؛
3. إدريس سهيل، وعبد النور جبور: معجم (المنهل فرنسي، عربي)، دار الآداب، (بيروت، لبنان، 1990)، ط 11؛
4. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان، 2003)، ط 2؛
5. خليفة المساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، (الرباط - المغرب، 2013)، ط 1؛
6. حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، (الجزائر، 2000)، ط 2؛
7. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، (تونس، 1984)؛
8. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، (مصر، 2004)، ط 9؛
9. عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، (بيروت، لبنان، 1986)، ط 1؛
10. محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع القاهرة، مناهج ترقية اللغة نظرياً ومصطلحاً، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، لبنان، 1988)، ط 1؛
11. محمود سمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، (بيروت، د.ت)؛
12. ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات، دار الفكر، (دمشق، 2008)، ط 1؛
13. ممدوح محمد خسارة، وضع المصطلح العربي و تصحيح المفاهيم الخاطئة في التطبيق، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ع 48، 2015؛
14. نبال نبيل نزال، المصطلح اللساني عند كمال بشر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الزيتونة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، ع 31، 2018؛
15. يوسف مقران، الدرس المصطلحي واللسانيات، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 4، 2010؛

8. الإحالات والهوامش:

- 1 عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، (تونس، 1984)، ص 11؛

- 2 خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، (الرباط - المغرب، 2013)، ط1، ص 31؛
- 3 المرجع نفسه: ص31؛
- 4 يوسف مقران، الدرس المصطلحي واللسانيات، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 4، 2010، ص 23؛
- 5 أحمد أبو حسن، مدخل إلى علم المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، العدد 1989، 60، ص 84؛
- 6 الجرجاني: علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان، 2003)، (باب الألف مع الصاد)، ط2، ص 27؛
- 7 عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، (بيروت - لبنان، 1986)، ط1، ص 395؛
- 8 ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 72؛
- 9 أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 81، د.ت، ج 4، ص 755؛
- 10 خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، (الجزائر، 2000)، ط2، ص 12؛
- 11 ينظر: أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، ص 759.
- 12 ممدوح محمد خسارة، وضع المصطلح العربي وتصحيح المفاهيم الخاطئة في التطبيق، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ع 48، 2015، ص 55؛
- 13 المرجع نفسه: ص 52؛
- 14 ينظر: ممدوح محمد خسارة، وضع المصطلح العربي وتصحيح المفاهيم الخاطئة في التطبيق، ص 57؛
- 15 محمود سهران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، (بيروت - لبنان، د.ت)، ص 34؛
- 16 نبال نبيل نزال، المصطلح اللساني عند كمال بشر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الزيتونة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، ع 31، 2018، ص 387؛
- 17 ينظر: ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 25؛
- 18 المرجع نفسه: ص 26؛
- 19 المرجع نفسه: ص 26.
- 20 ينظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، (مصر، 2004)، ط9، ص ص 8 - 19؛
- 21 ينظر: إدريس سهيل، وعبد النور جبور، معجم (المنهل فرنسي، عربي)، دار الآداب، (بيروت - لبنان، 1990)، ط11، ص ص 669 - 682؛
- 22 ينظر: نبال نبيل نزال، المصطلح اللساني عند كمال بشر، ص 386؛
- 23 محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع القاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، لبنان، 1988)، ط1، ص 164؛